

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٧
المعقودة يوم الخميس
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

إدارة الأعمال الفنية بالمنظومة

.../..

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.7
1 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصوير . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of
the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢٧ من جدول الأنصبة المقررة لقسمة ممتلكات الأمم المتحدة (تابع) (A/48/11)

١ - السيد أونواليا (نيجيريا): قال إن الطريقة المتبعة حاليا في تقرير الأنصبة هي، في رأيه، الطريقة الوحيدة المقبولة رغم عيوبها التي يمكن من جهة أخرى معالجتها بالتدريج. وأضاف أن وفد بلده لا يزال متمسكاً بالأخذ بالدخل القومي كمعيار أساسى في قسمة النفقات، وباستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق أو في حالات معينة أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار؛ كما أنه ما زال يحذِّر الاستعاهة بالبيانات المقدمة من الدول الأعضاء.

٢ - ومضى قائلاً إن نيجيريا أيدت بالفعل في عام ١٩٩١ الفكرة الداعية إلى تقليل فترة الأساس الإحصائية. وقال إنه بخض تلك الفترة إلى ثلاثة أو خمسة أعوام قد يتسرى مراعاة تقلبات الحالة الاقتصادية في معظم البلدان النامية أو البلدان التي تمر بفترة انتقالية على نحو أفضل. ويتعين كذلك التخلص بالتدريج من مخطط الحدود الذي يؤدي إلى تشوهات تعاني منها البلدان التي يفترض أنها تستمد العون من هذا المخطط. وقال إن نيجيريا إذ تؤيد الفكرة القائلة بتعديل المنهجية الحالية بالتدريج فهي ترفض بالتالي النهج المسمى بنهج "الصفحة البيضاء".

السيد مارو ياما (*البيان*): أشار إلى أن المبدأ الأساسي المستند إليه في قسمة نفقات المنظمة هو قدرة الدول الأعضاء على الدفع قياساً بالدخل القومي. وقال إن العناصر المختلفة التي وضعت في الاعتبار، في هذا الصدد، على مر الأعوام، أسباب تقنية أو غير ذلك من الأسباب لها أثرها فيما تتحققه المنهجية الراهنة، رغم قصورها وشدة تعقيدها، من توازن دقيق بين المصالح السياسية المتباعدة. ومن ثم يصعب المساس بها. وأضاف أنه مما يبعث على الأسف أن الجمعية العامة لم يسعها في دورتها السابعة والأربعين اتخاذ قرار تسترشد به لجنة الاشتراكات في أعمالها.

٤ - ومضى قائلاً إن اليابان تدرك تماماً بواعث قلق الدول الأعضاء الـ ٢٢ المشار إليها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة ولكنها على اقتناع بأن المنهجية التي طبّقت على تلك الدول كانت وما زالت المنهجية الوحيدة الممكنة ومهما كانت وجاهة الأسباب التقنية التي سبقت لتقليل فترة الأساس الإحصائية من ١٠ إلى ٩ أعوام، فمن الأفضل الإبقاء على تلك الفترة دونما تغيير لأنها تشكل عامل استقرار. أما فيما يتصل بالخصم المسموح به في حالة البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، فقد حذر من الإفراط في تطبيقه. وقال إن الأخذ بنسبة التدرج البالغة ١٠ في المائة من شأنه، مثلما أشار بعض أعضاء اللجنة، أن يحدث تشوّهات جديدة وأن يخدم مصالح عدد ضئيل للغاية من البلدان وأن يضر في الوقت نفسه بالبلدان النامية الصغيرة. ولذلك تعارض اليابان هذه الفكرة.

(السيد مارو ياما، اليابان)

٥ - ونظرا لما يتبدى من اختلافات في الآراء بشأن طريقة تعديل منهجية تحديد جدول الأنصبة المقررة، فإن اليابان تضم صوتها إلى أصوات الذين يفضلون إعادة صوغ منهجية برمتها على محاولة تحسينها بتعديل هذا العنصر أو ذاك. وحذر مرة أخرى من اتباع نهج تقني بحث في معالجة المشكلة، واقتراح من جديد تكليف فريق خاص من الشخصيات المستقلة رفيعة المستوى بدراسة المسألة من منظور أوسع.

٦ - السيد كيرستين (سلوفينيا): أعرب عن اغبطةه لأن الملاحظات المبدأة في لجنة الاشتراكات أتاحت لها أن تفهم بشكل أفضل ما طرحته الدول الأعضاء الـ ٢٢ من مشاكل ذات طابع سياسي وقانوني واقتصادي وتقني؛ وأشار إلى أن اللجنة ذكرت، في دورتها الثانية والخمسين، أن الأنصبة المقررة للدول الأعضاء الجدد قد تعدل إلى حد كبير عند وضع جدول الأنصبة الجديد.

٧ - وقال إن لجنة الاشتراكات ارتأت أنه، في غياب أي توجيهات من الجمعية العامة، ليس من اختصاصها، أن تتناول المشكلة من جوانبها السياسية والقانونية. وأنه لا يمكن، حسبما أشارت اللجنة إلى ذلك، تحديد أنصبة الدول الأعضاء الـ ٢٢ عند مستوى يتناسب بقدر أكبر مع قدرتها على الدفع، إلا في إطار عملية وضع جدول الأنصبة الجديد بالاستعاة بمنهجية محسنة. وأضاف، في هذا الصدد، أن وفد سلوفينيا إذ يؤيد بلا تحفظ المبادئ التي أكدتها الجمعية العامة كرّة أخرى في قرارها ٤٦/٢٢١، فهو يشعر بالغبطة إزاء قرار اللجنة بإعادة النظر، بصورة دورية، في تعريف الدخل الذي يستند إليه في حساب الأنصبة المقررة. وقال إنه ينبغي ألا يدخل أي جهد في سبيل التوصل إلى منهجية أبسط وأكثر شفافية.

٨ - وانطلاقاً من هذه الروح، تدعى سلوفينيا لجنة الاشتراكات إلىمواصلة دراسة وسائل مراقبة مشاكل البلدان المستقبلة للإجئين. وقال، من جهة أخرى، إن فكرة خفض فترة الأساس الإحصائية بما يتيح الاقتراب من الواقع، تعد فيرأى بلده فكرة جديرة بالاهتمام. وفيما يتعلق بمخطط الحدود، قال إن الجمعية العامة تعتمد، حسبما فهمته سلوفينيا، التخلي عنه بالتدرج خلال فترتي الثلاث سنوات القادمتين، ولكن بلده لا يرى أية غضاضة في أن تعيد اللجنة النظر في المسألة. وأضاف أنه سيتعين بالضرورة الاختيار بين تحسين منهجية واستقرار جدول الأنصبة، ولكن تجدر دراسة أي اقتراح ينطوي على أفكار جديدة مثل ذلك الاقتراح المسمى بـ "الصفحة البيضاء" الذي، مع أنه، يتسم دون شك بشدة المغالاة.

٩ - وقال إن لجنة الاشتراكات أخذت في حالة ثلاثة من الدول الأعضاء الجدد، بالمنهجية التي طبقت من قبل على البلدان المنبثقة عن انحلال دولة عضو آخر، وذلك لدعاعي الاستمرارية. وأضاف، دون إبداء أية ملاحظات على الأرقام، أن اللجنة هي، في اعتقاد سلوفينيا، على حق.

(السيد كيرستين، سلوفينيا)

١٠ - واختتم بيانه قائلاً إنه أيا كانت عيوب جدول الأنصبة، فالملهم، في اعتقاده وفدى سلوفينيا، شأنه في ذلك شأن العديد من الوفود الأخرى، هو أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية طبقاً للميثاق، لا سيما وأن المنظمة باقى تسند إليها مهام جديدة ومعقدة. وأضاف أن هذا هو ما تفعله سلوفينيا رغم ما تنوء به من صعوبات، وهي عاقدة العزم على المضي قدماً في هذا السبيل.

١١ - السيد سالاندر (السويد): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (إيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فأعرب عن اقتناعه الشديد بأن عدم نجاح الجمعية العامة في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأنصبة المقررة لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ إنما يرجع إلى ظروف استثنائية ولا يشكل سابقة، بيد أن هذه الحالة حالت دون نظر لجنة الاشتراكات بتعقب في الملاحظات المقدمة من البلدان التي كانت تشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا سابقاً ويوغوسلافيا سابقاً. ومن ثم ينبغي إعطاء اللجنة توجيهات محددة فيما يتمنى لها أن تحدد للفترة ١٩٩٧-١٩٩٥ منهجية أكثر اتساقاً مع مبدأ القدرة على الدفع من النظام المرهق، عديم الشفافية الذي وصلنا إليه.

١٢ - وقال إن الدخل القومي، بتعريفه الوارد في بداية الفقرة ٣٤ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/48/11)، يجب أن يظل الأساس الذي يستند إليه في وضع جدول الأنصبة المقررة. وأوضح أنه لم يتم حتى الآن، حسبما يتبيّن من الفقرات من ٣٤ إلى ٤١ من التقرير، التوصل إلى تعريف آخر مقبول. أما فيما يتصل بمسألة أسعار الصرف، فإن بلدان الشمال الأوروبي توّيد رأي اللجنة الذي مفاده أن أسعار الصرف السائدة في السوق يجب أن تكون القاعدة وأن أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار هي الاستثناء. وأضاف أن هذه المسألة أدت إلى تعقد حساب الأنصبة المقررة لعدد من الدول الأعضاء الجدد، التي لا توجد في حالتها أسعار صرف سائدة في السوق تغطي السنوات الأولى من فترة الأساس الإحصائية. وقال إن هذه المشكلة كانت انتهت إلى حل لو أخذ بفترة أساس أقصر، وأعلن أن بلدان الشمال على اقتناع راسخ بأن هذا الحل لا يقتصر على أن يتيح مراعاة الحاضر بدلاً من الرجوع إلى الماضي الغابر فحسب بل إن من شأنه أيضاً أن يخدم مصالح جميع البلدان، ومن بينها البلدان النامية. وأشار في هذا الصدد إلى أن الفريق الاستشاري المستقل المعنى بتمويل الأمم المتحدة اقترح من جهة أخرى تقليص فترة الأساس الإحصائية إلى ثلاثة أعوام.

١٣ - أما عن الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض فقال إن المستفيد منه في المقام الأول هي البلدان النامية كثيرة السكان. وأشار إلى أن بعض أعضاء لجنة الاشتراكات يرون أن زيادة نسبة

(السيد سالاندر، السويد)

الدرج لن تعود بأية فائدة على الغالبية الكبرى من البلدان النامية ولذلك فإن بلدان الشمال ما زالت على اقتناعها بوجوب التخلص عن هذه الصيغة.

١٤ - وأعلن أن بلدان الشمال الأوروبي ترى أن فكرة طي صفحة النظام القائم وبدء "صفحة بيضاء" وصولاً إلى اتباع منهجية بسيطة، واضحة تستند إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها والتحقق منها ومقارنتها، هي فكرة جديرة بالاهتمام، لا سيما إذا اقترن التغيير بتقليل فترة الأساس الإحصائية.

١٥ - السيد سري (مصر): أشار إلى أن المنهجية المتتبعة في السنوات الأخيرة في وضع جدول الأنصبة المقررة، منهجية اثبتت عن توافق في الآراء وهي موضع ارتياح على نطاق واسع لا سيما من حيث كفالة الإنفاق والاستقرار. ولذلك ينبغي تحذيب الحدود عنها والإبقاء بوجه خاص على عنصرتها الهامين ألا وهم الدخل القومي وأسعار الصرف السائدة في السوق.

١٦ - وأبدى السيد سري أسفه لأن لجنة الاشتراكات لم تتقدم بتوصيات محددة بشأن فترة الأساس الإحصائية، والخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، ومحظوظ الحد من تغيرات الأنصبة المقررة. وأعرب عن الأمل في أن تحرص اللجنة على عدم الإخلال، دونما داع، بالتوازن بين هذه العناصر الثلاثة، وهو توازن تحقق بصعوبة بالغة. وأعلن أن الوفد المصري لا يسعه أن يوافق على تغيير المنهجية الراهنة تغييراً نهائياً على نحو لا يخدم سوى مصلحة بعض البلدان على حساب البعض الآخر. وقال إن وفد بلده يتمنى لهم خروب القلق التي أبدتها الدول الأعضاء الـ ٢٢ ويعتقد أنه لا بد من الاستجابة إليها عند وضع جدول الأنصبة الجديد.

١٧ - وفيما يتعلق بالنهج المسمى بنهج "الصفحة البيضاء"، يتساءل الوفد المصري عن المصدر الذي استمدت منه هذه التسمية، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن الحد الأقصى البالغ ٢٥ في المائة سيلغى مع الإبقاء على الحد الأدنى البالغ ٠١٠ في المائة؛ أي بعبارة أخرى، أن مفهوم القدرة على الدفع سيظل يطبق على أقل البلدان نمواً. وقال السيد سري إن هذا الأمر ينطوي على تناقض يتسم بنوع من الجزمية، وتساءل لماذا لا يُنظر أيضاً بعين الاعتبار للقدرة على الدفع لدى البلدان النامية الأخرى التي تعصف بها شتى ألوان الصعوبات. وأضاف أن البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، قد تجد معدل نصيبها وقد ارتفع من ٤٪ في المائة إلى ٧٪ في المائة بل ٨٪ في المائة وفقاً لفترة الأساس المأخذ بها. ولذلك فإن مصر تعارض بكل قوّة نهج "الصفحة البيضاء" الذي يبدو غير واقعي وجائراً.

١٨ - السيد عبد الله (تونس): تكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، فألح على أن قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ باء لا يزال يشكل الإطار السياسي المناسب لبحث منهجية وضع جدول الأنصبة المقررة، وان من الأهمية بمكان تسوية المسألة بتوافق الآراء، واحترام التوازن بين حتميتين هما: الإنفاق والسلامة المالية للمنظمة.

١٩ - وأوضح أن منهجية وضع جدول الأنصبة يجب أن تظل مستندة إلى مبدأ القدرة على الدفع قياساً بالدخل القومي، وأنه لا ينبغي أن يتربّط عليها تخصيص نفقات إضافية للبلدان النامية، كما لا ينبغي للإلغاء التدريجي لصيغة مخطط الحدود أن يزيد من أعباء تلك البلدان.

٢٠ - ومضى قائلا إن الخصم المسموح به للبلدان التي يتسم دخل الفرد فيها بالانخفاض هو إجراء مشروع لتخفييف عبء الأنصبة، تستفيد منه بلدان عديدة، ويجب مواصلة تطبيقه، لأن الجهد الذي تبذله تلك البلدان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تؤثر على قدرتها على الدفع، ولا ينبغي إعاقتها.

٢١ - واختتم بيائه قائلا إنه ينبغي لـ أي منهجية جديدة في وضع جدول الأنصبة، أن تراعي قدرة البلدان الحقيقة على الدفع واحترام مبدأ القسمة العادلة للنفقات بين الدول الأعضاء؛ وتحقيقاً لذلك ينبغي أن يراعى في تلك المنهجية حجم الديون الخارجية.

٢٢ - السيد كاربوتشكي (هنغاريا): قال إن وفده يتفهم تماماً موقف الدول الأعضاء إلـ ٢٢. فهذه البلدان، رغم ما تعانيه من صعوبات، لا تطلب تمييزها بمعاملة تفضيلية، وكل ما تنشده هو ببساطة تحديد أنصبتها بطريقة أكثر واقعية. وان من حق تلك الدول، شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو، أن تقدم بياناتها الخاصة بها وأن تطلب تطبيق أسعار صندوق النقد الدولي عليها وأن تُعتبر بمثابة دولأعضاء جديدة، وتُعامل بهذه الصفة. وأشار في هذا الصدد إلى نصيبي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا الناجحين، حسبما ذكر، عن قسمة ميكانيكية لنصيب تشيكوسلوفاكيا السابقة، وقال إن ذلك خير مثال على أوجه قصور المنهجية الراهنة. وأعلن أنه إذا لم تتنل المنهجية المتبعـة في وضع جدول الأنصبة القائمـ، الرضا، ينبغي، عندـها، النـص على أحـكام خـاصة من أجل البلدان المعـنية.

٢٣ - وأوضح أن منهجية وضع جدول الأنصبة يجب أن تكون بسيطة وألا يفسح فيها بقدر الإمكان أي مجال للذاتية وللاعتبارات السياسية وأن تكون انعكاساً أميناً لقدرة كل دولة عضو على الدفع. وقال إن هذا يختلف عن المنهجية الراهنة التي تحابي بعض البلدان على حساب البعض الآخر. واستشهد على ذلك بمخطط الحدود وفترة الأساس الإحصائية التي تبلغ مدتها عشرة أعوام، اللتين كان من نتيجتهما عدم وضع التطورات التي طرأت مؤخراً على الاقتصادات الوطنية في الاعتبار عند تقرير الأنصبة وأوضح أن جداول الأنصبة

(السيد كاربوتشكي، هنغاريا)

الموضوعة لمدة ثلاثة أعوام، واستخدام فترة أساس مدتها عشرة أعوام يحدّثان تشوّهات إضافية على نحو ما يتبيّن في الحاشية ٥ من تقرير اللجنة. كذلك، فإن الحد الأدنى للمعدل يشكّل عبئاً مفرطاً على أكثر البلدان فقراً.

٤ - وأوضح أن الوفد الهنغاري يجد اتباع منهجية مماثلة لتلك المبينة تحت اسم نهج "الصفحة البيضاء"، منهجية تستند إلى الدخول القومية (أو، إلى الدخول المحسوبة بفرض تقرير الأنسبة) وإلى فترة أساس إحصائية مدتها ثلاثة أو ستة أعوام. بيد أنه يتبيّن تحويل الحد الأدنى للمعدل البالغ ٠١٠٠ في المائة إلى حد أعلى يطبق على أقل البلدان نمواً، مع الإبقاء على الحد الأعلى المطبّق على المشتركين الموسرين، علماً بأن هذه التدابير من شأنها أن تفسح المجال لعنصر الذاتية.

٥ - وذكر أنه تجدر دراسة صيغة الخصم المسموح به للبلدان التي يتمسّ دخل الفرد فيها بالانخفاض دراسة متأنيّة، في ضوء الملاحظات الواردة في هذا الصدد في تقرير اللجنة. وأوضح من ناحية أخرى، أنه لكي يوضع الدين الخارجي في الاعتبار، قد تكفي مراعاة صافي مبلغ الفوائد المسددة. واختتم بيانه قائلاً إنه أيا كان الأمر فالشيء المؤكد، الذي يطالب به الوفد الهنغاري منذ أربعة أعوام هو: إلغاء مخطط الحدود.

٦ - السيد دونيللي (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة الخامسة في السنة الحالية إلى تواافق آراء، خلافاً لما حصل في العام الماضي، وأن يكون بمقدورها إعطاءلجنة الاشتراكات ما تحتاجه من توجيهات لأداء دورها في وضع جدول الأنسبة القادم.

٧ - وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع أعلى اشتراك - بما لا يقاس - في ميزانية الأمم المتحدة. ولذلك فلا عجب، إزاء تزايد نفقات المنظمة، أن يسعى كونغرس الولايات المتحدة والجهات الأمريكية المختصة في هذا المجال إلى معرفة ما إذا كان العبء مقسماً تقسيماً منصفاً بين الدول الأعضاء، وما إذا كانت المنظمة تبذل قصارى جهدها لزيادة فعاليتها وإبطاء معدل نمو الميزانية. وانطلاقاً من هذه الأفكار، أعلن الرئيس كلينتون بوضوح، في خطابه أمام الجمعية العامة، اعتزامه خفض الإسهام الذي تدفعه الولايات المتحدة تحت بند عمليات حفظ السلام.

(السيد دونيللي، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٨ - وذكر أن الوفد الأمريكي أبدى دوما تحفظات بشأن استخدام القدرة على الدفع كمعيار لقسمة النفقات. وهو يعتقد بضرورة تحسين المنهجية الراهنة، ويرحب بجميع المقترنات شأنه في ذلك، على ما يأمل، شأنسائر الدول الأعضاء، علما بأن معاييره في التقييم هي الشفافية، والإنصاف الذي هو الصفة المتأصلة في النظام، والدقة الشديدة. وأوضح أن الوفد الأمريكي يرى أيضا أن فترة الأساس الإحصائية البالغة مدتها عشرة أعوام، تعطي فكرة خاطئة عن الوزن الاقتصادي النسبي للدول الأعضاء لدى حساب الأنسبة. وأضاف أن الزيادة المذكورة في عدد البلدان التي اعتمدت مؤخراً مبدأ التنافس الحر تبعث حقاً على الاغتياب؛ ولكن ينبغي لآليات تمويل المنظمة أن تضع ذلك في الاعتبار. وأشار في هذا الصدد إلى أن مخطط الحدود لا يشكل نظاماً يدعوه إلى الارتياح، من حيث أنه يحمل بلداناً تتسم قدرتها على الدفع بالتضاؤل، نصيباً من النفقات يمكن أن تتحمله البلدان التي تشهد تنامياً في قدرتها على الدفع.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن الحكومة الأمريكية تؤيد من حيث المبدأ نهج "الصفحة البيضاء" شريطة الإبقاء على الحدين الأعلى والأدنى حيث أنه من غير المستصوب أن تدفع بعض الدول الأعضاء أكثر مما ينبغي أو أقل مما ينبغي. وأضاف أن الصيغة الخارجة على هذا النهج، والمأخذ بها في المنهجية الحالية أو المقترنة، لها غالباً ما يبررها ولكنها يمكن أن تكون مصدراً لتشوهات خطيرة، مثلما هو الحال فيما يتعلق بالخاص المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض.

٣٠ - وأوضح أن الوفد الأمريكي يتفهم وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء الـ ٢٢ ولكنه يرى، شأنه في ذلك شأن لجنة الاسترakanات أنه، لمرااعاتها، يفضل الانتظار لحين وضع جدول الأنسبة القادم. واختتم بيئانه قائلاً إن وفد بلاده لا يساوره أدنى شك في أن اللجنة في دورتها القادمة، ستولي ما تشهده تلك البلدان من ظروف استثنائية، العناية الالزامية وبخاصة إذ دعتها، حسبما يأمل، اللجنة الخامسة إلى ذلك.

٣١ - السيد شودري (بنغلاديش): أعلن أن مبدأ القدرة على الدفع يجب أن يظل الأساس الذي يستند إليه جدول الأنسبة المقررة. وقال إنه إذا كانت حاجة المنهجية المستخدمة في وضع الجدول إلى تحسين مسألة لا جدال فيها، فلا بد من أن يجرى هذا التحسين في ظل روح من التفتح والتوفيق.

٣٢ - وأوضح أن موقف بنغلاديش من مختلف عناصر هذه المنهجية هو التالي: ان مفهوم الدخل القومي هو الأفضل في وضع جدول الأنسبة المقررة؛ وأن أسعار الصرف السائدة في السوق هي أنساب الأسعار المقترنة؛ وأن فترة الأساس الإحصائية يجب أن تظل عشرة أعوام، للحد من تقلبات الأنسبة المقررة

(السيد شودري، بنغلاديش)

الناتجة عن التغيرات الاقتصادية المفاجئة أو القصيرة الأجل. بيد أنه أعرب عن استعداد بنغلاديش لقبول فترة الأساس البالغة مدتها تسعه أعوام التي توصي بها اللجنة.

٣٣ - وقال إنه ظهرت اختلافات كبيرة في الرأي حول الخصم المسموح به للبلدان التي يتسم دخل الفرد فيها بالانخفاض، ونسبة التدرج. ونظرًا إلى أن هذه الصيغة تخفف العبء عن العديد من البلدان النامية فإن بنغلاديش تتمىء الإبقاء عليها بهذا الشكل. أما بالنسبة لصيغة مخطط الحدود، فقال إنه ينبغي إلغاؤها بالتدريج حسبما اقترحته الجمعية العامة. ومع ذلك، يجب على اللجنة أن تبحث على وجه الاستعجال في أمر وسائل التقليل من تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية خلال الفترة التالية مباشرةً للفترة الانتقالية إلى أدنى حد ممكن، أو إلغاء تلك النقاط.

٣٤ - وأعلن أن وفد بنغلاديش يود، بصورة عامة، لا تدخل على منهجية وضع جدول الأنصبة تغييرات جذرية أكثر مما ينبغي بحيث تهدد استقراره. ولذلك فهو يرفض منهج "الصفحة البيضاء".

٣٥ - وبالنظر إلى استمرار تردي الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا، ينبغي، بصورة قاطعة، أن يظل في وسع تلك البلدان الاستفادة من الحد الأدنى. وأعرب عن غبطة وفد بنغلاديش لأن اللجنة والجماعة الأوروبية وبلداناً أخرى مختلفة قد أكدت هذا المبدأ.

٣٦ - واختتم بيائه قائلاً إن بنغلاديش، مع تفهمها لضرور القلق التي أبدتها الدول الأعضاء الـ ٢٢، ترى، شأنها في ذلك شأن اللجنة، أن أفضل حل لذلك هو الانتظار لحين وضع جدول الأنصبة.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
إدارة الأعمال الفنية بالمنظومة (Add.1 A/48/72) و

٣٧ - السيد ابراز فسكي (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن إدارة الأعمال الفنية بالمنظومة (A/48/72)، وشرح أن المفتشين عكفوا على دراسة هذه المسألة إثر الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ عن إدارة المباني وصيانتها. وتلا السيد ابراز فسكي هذه الملاحظات التي أوردت في الفقرة ٨ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وأوضح أن هذا التقرير أعد بالتشاور مع عدد من الوفود والدوائر في مقر الأمم المتحدة.

(السيد ابراز فسكي)

٣٨ - وأعلن أن المفتشين قدموا في ختام دراستهم أربع توصيات استنسخت في بداية تقريرهم. وقال، إجمالاً، إن الأمين العام سيطرح على الجمعية العامة، في أقرب وقت ممكن، عناصر سياسة ينبغي اتباعها في إدارة التراث الفني للمنظومة؛ وسيعيد تنظيم لجنة الأعمال الفنية، وسيقدم دونما إبطاء إلى الجمعية العامة تقريراً في هذا الشأن؛ وسيعرض على الدول الأعضاء ما يرى اتخاذه من إجراءات لإثراء مجموعة الأعمال الفنية بالمنظومة وصونها وحمايتها؛ وقد يستعين بخدمات أمين متخصص (يمكن أن يعين بعقود قصيرة الأجل).

٣٩ - السيدة طومسون (مديرة مكتب الخدمات العامة): أعلنت أن الأمين العام قبل، إجمالاً، التوصيات الأربع المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة وأن الملاحظات التي أبدتها بشأنها تتناول، أساساً، التدابير المقترحة من المفتشين لتنفيذ تلك التوصيات. ولا شك في أن لدى الأمين العام بعض التحفظات فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كانت تلك التدابير تناسب الحالة تماماً، ولكنه يرى أن الحوار الذي أجراه مع المفتشين يشكل نقطة انطلاق طيبة لبحث أكثر تعمقاً، أما فيما يتصل باقتراح تعيين أمين متخصص، فالامين العام يود التأكيد من أن هذا الاقتراح لا يستبعد إمكانية التأكيد من تأمين الخدمات الفنية المتعلقة بصيانة المتحف.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠